أرقام الاحتياطي النفطي هي ارقـام سياسية ، وتجنح الاحتكارات النفطية الى تضخيم الاحتياطي النفطي او الى تقليله وفق مـا يخدم مصالحها وأهواءها . وقد أكد هذا الواقع الرهيب « ما جاء علـى لسان ريتشارد هيلمـز المديـر السابـق للاستخبارات المركزية الامريكية اثنـاء استجوابه بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكـي حيث قال ان وكالـة الاستخبارات المركزية الامريكية لم تستطع الحصول من الشركات على معطيات صحيحة عن احتياطي النفط العالمي الثابت او المحتمل وعـن هيكلية الاسعار التي تعتمدها » . ولدى حديثه عما تفعله الشركات في فنزويـلا قال ريتشارد هيلمز « ان شركات النفط تحتفظ لنفسها بالسر وليست مستعدة لتقاسم المعلومات فيما بينها او مع طرف آخر»(٣٥). وبناء عليه ، فان هنالك شواهد كثيرة تحمل على الاعتقاد بأن احتكارات النفط الاستعمارية رغبة منها في استنزاف ثروة النفط العربية في اسرع وقت ممكن لتجمع منها أكبر قدر من الارباح تبسل أن تستيقظ الشعوب العربية وتستعيد سيادتها الوطنية على ثروتها النفطية ، عمدت هذه الاحتكارات الى تضخيم الاحتياطي النفطـي لدى بعض الاقطـار العربية لتطمئن حكام هذه الاقطار وتشجعهم على رفع انتاج النفط من بلادهم ارتفاعا كبيرا لا يحتاجه اقتصادهم . وقد تمنعت الكويت عن الاستجابـة لهذه الدعوة الخبيثة بينما يبدو ان دولة اخـرى سائرة في رفع انتاجهـا مـن النفـط الـى معدل ٢٠ مليون برميل في اليوم بحلول العـام ١٩٨٠ خدمة للاقتصاد الامريكي ليس الا . ومن جهة اخرى ، قد تعمد الاحتكارات النفطية احيانا الى تقليل ارقام الاحتياطي النفطي خدمة لمآرب سياسية معينة كممارسة الضغط على حكومة ما ، وهذا ما فعلته شركة نفط العراق مع الحكومات العراقية منذ الاطاحة بحكم نوري السعيد في ١٤ تموز ١٩٥٨ . فازاء مطالبة حكومة عبد الكريم قاسم والحكومات العراقية التالية بزيادة الانتاج لتوفير المزيد من الموارد لخطط التنمية كانت الشركة تتعلل بانخفاض احتياطي العراق النفطي مما يجعل من العسير رفع مستوى الانتاج وذلك للضغط على الحكومات العراقية سياسيا وحرمانها من موارد مالية كبيرة تمكنها من تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية مما يجعلها في موقف اقوى في مواجهاتها مع الشركة من أجل استعادة السيادة الوطنية العراقية على ثروة البلاد النفطية ، علما بانه بات معروفا الان بأن العراق هو الثاني بعد السعودية في منطقة الشرق الاوسط مـن حيث ضخامة الاحتياطي النفطي لديه .

ثالثا : في ضوء الارتفاع الاخير الكبير في اسعار النفط الخام فقد النفط العربي ميزته الاساسية وهي انه نفط رخيص الاستخراج والكلفة والسعر ، وطرأ وضع جديد بات فيـه من الربح والمجدي اقتصاديا البحث عن النفط في كل مكان على الارض وفي البحر وفي الاصقاع الباردة الخ ... ، ولذلك وضعت شركات النفط برامج واسعة للتنقيب عن النفط في البحر وفي مناطق عديدة كانت كلفة الانتاج فيها عالية مثل الاسكا وسيبيريا وغيرها، ولن يطول الوقت حتى يبدأ البحث عن النفط في القـارة المتجمدة الجنوبية (القطب الجنوبي) . وهنالك ما يدعو الى الاعتقاد بأن ما في العالم فعلا من النفط هو أكثر بكثير مما استكشف منه حتى الان ، وهذا ما يجعل النسبة الحقيقية لارقام الاحتياطي النفطي في الوطن العربي بالنسبة للاحتياطي العالمي الحقيقي من النفط هي أقل بكثير من ٥٢ ٪ .

رابعا : ان ارتفاع اسعار النفط الخام عقب حرب تشرين قد جعل الانتاج مـن مصادر اخرى عديدة للطاقة مجد اقتصاديا « فقد باتت المعامـل الصغيرة لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية والتي تتراوح طاقتها بين ١٠٠ ميغاواط الى ٤٠٠ مغاواط قادرة على منافسة المعامل التي تشغل بالنفط » . ويفيد تقرير أوردته نشرة وكالة الطاقة الذريـة العالمية ان « اسعار النفط التي تصبح معهـا المعامل النووية الصغيرة من مختلف الاحجام قادرة على المنافسة هي ٦ر١٢ دولارات للبرميل بالنسبة للمعامل التي قوتها ١٠٠ مغاواط ، ٤٠٣٧ دولارات للمعامل التي قوتها ٢٠٠ مغاواط و ٣٠٦٦ دولارات للمعامل التي قوتها ٣٠٠ ميغاواط و ٣ر٢٢ دولارات للمعامل التي قوتها ٤٠٠ ميغاواط »(٣٦). علما بأن سعر النفط الخام في السوق الحرة الان يزيد على ١٠ر٥ دولارات للبرميل مع ان بعض الصفقات ما زالت تعقد بحوالي ١٤ دولارا للبرميل .

ومن جهة اخرى اصبح انتاج النفط من صخور السجيل والتي يوجد منها كميات هائلة في الولايات